

# قوبات التأديبية على مرتكبي الانتهاك في البحوث العلمية تُعتبر عملية الانتهاك في ميدان البحث العلمي خطأً مهنياً من الدرجة الرابعة في الجزائر وفقاً للمراسيم التنفيذية المتضمنة القوانين الأساسية للأستاذة الباحثين. نصت المادة 181 من الأمر 06 - 03 على اعتبار الانتهاك من بين الأخطاء المهنية من الدرجة الرابعة. تُحدد العقوبات التأديبية بحسب جسامته الخطأ، ويشمل ذلك التنزيل إلى الرتبة السفلية أو التسریع. تُعلن العقوبات من الدرجتين الثالثة والرابعة بقرار مشترك بين وزير التعليم العالي ووزير الصحة، بناء على اقتراح من عميد كلية الطب أو مدير المؤسسة الصحية المعنية، بعدأخذ الرأي من لجنة متساوية الأعضاء في مجلس تأديبي. فيما يتعلق بأطروحتات الدكتوراه، نصت المادة 88 من المرسوم التنفيذي 98 - 254 على إمكانية إبطال المناقشة أو سحب اللقب من المُتحصل. كما نصَّ القرار الوزاري رقم 547 الصادر في 2 جوان 2016 على إمكانية إلغاء المناقشة وسحب اللقب من المُتحصل. يمكن تقسيم الانتهاك إلى نوعين: شكلي وموضوعي، وكلاهما يشكل انتهاكاً للحقوق العلمية. كما يمكن تقسيمه إلى انتهاك كلاسيكي وانتهاك إلكتروني. الانتهاك الإلكتروني يستخدم الأنترنت كوسيلة لتزيل البحث ونسبها إلى شخص آخر. إنَّ استخدام الأنترنت لتسهيل الوصول إلى المعلومات يفرض على الباحثين مسؤولية أكبر في التأكد من أمانة نقل المعلومات وإسنادها إلى مصدرها. خاتماً، تُعتبر البلاجيا مشكلة خطيرة في مجال البحث العلمي. يجب على الطلاب والباحثين أن يتجنبوَ الانتهاك وأن يتحملوا مسؤولية ضمان أمانة بحثهم. يجب على الأساتذة أن يشجعوا أخلاقيات البحث العلمي وأن يمارسوا صرامة أكademie أكبر. يجب على الإدارات أيضًا أن تقوم بدورها في الضبط الإداري لضمان سلامة البحث العلمي.